

المصريون في الخارج

ورقة سياسات

سبتمبر ٢٠٢١

تحرير: منة خالد

وحدة البحوث والدراسات

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان



تعد مصر مصدرًا للهجرة الخارجية ، كما تعد هجرة اليد العاملة أهم عامل ديناميكي في مصر ، حيث تعتبر تدفقات التحويلات المالية مهمة بشكل استثنائي للتنمية الاقتصادية للدولة.

لقد شهدت مصر العديد من التغييرات الرئيسية في سياساتها الحكومية بعد عام ٢٠١١ ، بما في ذلك تغييرات في سياسات مصر تجاه الهجرة والمهاجرين والمصريين الذين يعيشون في الخارج. ومنذ عام ٢٠١٦ ، اتخذت الحكومة المصرية قرارات عديدة ، ونفذت مجموعة من السياسات ، وأطلقت عدة حملات كجزء من استراتيجيتها نحو إشراك المصريين في الخارج كجزء من أجندة التنمية لعام ٢٠٣٠ ، من خلال تشجيع تحويلات المغتربين والاستثمارات ونقل المهارات لتنمية البلاد.

لقد هاجر عدد كبير من المصريين إلى الخارج نتيجة للوضع السياسي المتوتر خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وأدى تزايد عدد المصريين المهاجرين إلى الخارج سواء بشكل شرعي أو غير شرعي إلى وجود ١٠ ملايين مصري يقيمون في مناطق مختلفة.

كشف تقرير كومباس في عام ٢٠١٩ عن وجود ١٠,٢٤٧ مليون مصري يعيشون في الخارج ، وفقاً لتقديرات وزارة الخارجية في عام ٢٠١٧. ومع ذلك ، انخفض عدد المصريين المغتربين إلى ٩,٥ مليون بنهاية عام ٢٠١٩ بسبب تفشي وباء كورونا (كوفيد - ٢٠١٩). في مارس ٢٠٢١ أكدت السفارة نبيلة مكرم ، وزيرة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج ، أن العدد المسجل للمصريين بالخارج يعكس فقط عدد المصريين المسجلين ولا يعكس العدد الدقيق.

اكتسب التركيز على المصريين المقيمين في الخارج أهميته مع بداية ثورة الخامس والعشرين من يناير. فلقد عزز اندلاع الثورة ثقة المصريين في الخارج بالدولة المصرية. وعملت الجماعات الوطنية والمنظمات غير الحكومية على المطالبة بالحقوق المستحقة للمصريين المقيمين بالخارج في المشاركة السياسية من حيث التصويت والترشح ، والتي بدأت بالتعديلات الدستورية عام ٢٠١١ ، وإعلان المحكمة الإدارية بالموافقة على تصويت المصريين بالخارج وما تلا ذلك من استحقاقات انتخابية وكذلك الانتخابات الرئاسية ٢٠١٤.



نصت المادة ٨٨ من دستور ٢٠١٤ على أن "تلتزم الدولة برعاية مصالح المصريين المقيمين بالخارج، وحمايتهم وكفالة حقوقهم وحررياتهم، وتمكينهم من أداء واجباتهم العامة نحو الدولة والمجتمع وإسهامهم في تنمية الوطن. وينظم القانون مشاركتهم في الانتخابات والاستفتاءات، بما يتفق والأوضاع الخاصة بهم، دون التقيد في ذلك بأحكام الاقتراع والفرز وإعلان النتائج المقررة بهذا الدستور، وذلك كله مع توفير الضمانات التي تكفل نزاهة عملية الانتخاب أو الاستفتاء وحيادها".

كما اهتمت الدولة بتعزيز الاستفادة من الدور الذي لعبه المصريون في الخارج ، خاصةً فيما يتعلق بالمواطنة الفعالة ، والذي توج بقرار إنشاء وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج في ١٩ سبتمبر ٢٠١٥. ومع زيادة اهتمام الحكومة الحالية وتكثيف جهودها للتواصل مع المصريين بالخارج ودمجهم في المجتمع المصري ، لا تزال هناك تحديات هامة أخرى للمصريين المقيمين في الخارج وتنتظر الحل من السلطات.

جهود الحكومة:

تستثمر مصر حاليًا الكثير من الموارد وتضع خريطة طريق واستراتيجية خاصة بها تجاه المصريين الذين يعيشون في الخارج. تم إعلان هذه الوزارة كوزارة قائمة بذاتها لفترة في عهد مبارك ، ثم عادت لتصبح جزءًا من وزارة القوى العاملة ، حتى إعلان الحكومة وزارة منفصلة في عام ٢٠١٥. ، وتركز الحكومة في الوقت الحالي على المساهمات المتزايدة لتحويلات المهاجرين في الاقتصاد المصري.

إن اهتمام الحكومة بالمصريين بالخارج واضح في السياسات والمبادرات التي تتخذها الحكومة بهدف الانخراط والتفاعل مع المغتربين. وعلى الرغم من أن الوزارة قد تم إنشاؤها حديثًا في سبتمبر ٢٠١٥ ، إلا أنها تعمل بشكل سريع على الاهتمام بحقوق المصريين بالخارج والتعامل معهم بشكل فعال. حيث تعرض وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج رغبة الحكومة المصرية في التعامل مع المصريين بالخارج وتعكس التزام الحكومة المصرية بأهمية مشاركتهم.



لقد لعبت الحكومة المصرية خلال ازمة وباء كورونا (كوفيد - ١٩) دورًا محوريًا في دعم المصريين في الخارج ، وإعادتهم إلى وطنهم ، وذلك على عكس العديد من الدول الأخرى التي أهملت هذا الالتزام. فقد شكل رئيس الوزراء لجنة من مختلف الوزارات والهيئات من أجل إعادة المصريين العالقين في الخارج بسبب قيود السفر العالمية. وقد تعاونت وزارة الخارجية ووزارة الطيران المدني ووزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج في هذا الجهد.

أنشأت الحكومة المصرية خطأً ساخناً للطوارئ للتواصل مع المصريين في الخارج الذين يواجهون عقبات في العمل أو العودة إلى مصر في ظل الإجراءات التقييدية التي تنفذها الدول. كما نفذت الحكومة المصرية رحلات جوية استثنائية لإعادة المواطنين المصريين العالقين من الكويت والسعودية والأردن والسودان والمغرب وتشاد وأوكرانيا وتونس ، بالإضافة إلى السياح المصريين في دول مختلفة مثل جزر المالديف وإندونيسيا. كما نظمت الحكومة رحلات جوية من نيويورك وواشنطن ولندن إلى القاهرة. عقب قرار وقف شركات الطيران والرحلات الاستثنائية لإعادة المصريين من الخارج ، أطلقت وزارة الهجرة مبادرة بعنوان "لندعم بعضنا البعض" لمساعدة ودعم المصريين بالخارج والسماح لهم بالبقاء على اتصال مع الجهات المعنية لحل المشاكل الإنسانية. أو القضايا الصحية.

كما أنشأت الحكومة بريدًا إلكترونيًا ورقمًا محددًا لتلقي الشكاوى والاستفسارات من خلال تطبيق WhatsApp ، إلى جانب إنشاء منتدى عبر الإنترنت لتلقي بيانات المواطنين المصريين الذين تقطعت بهم السبل في الخارج نتيجة الوباء. كما تعاونت الحكومة ونسقت مع عدد من الوزارات والوفود الدبلوماسية لحل قضايا المصريين العالقين.

كما أصدرت الحكومة المصرية في ديسمبر ٢٠٢٠ مجموعة من التوجهات لاستيعاب العمالة المصرية المتضررة من وباء كورونا لدمجهم في سوق العمل المصري والمشروعات القومية. حيث أطلقت وزارة الهجرة ، بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، مبادرة "Welcome home" في عام ٢٠٢١ ، والتي تهدف إلى إنشاء قاعدة بيانات بالمعلومات الأساسية عن العائدين المصريين ، بما في ذلك مهنتهم وعملهم وتخصصهم ومهاراتهم من أجل تقديم فرص عمل تتناسب مع مهاراتهم.

وفيما يتعلق بالتحديات التي يواجهها المصريون المقيمون في الخارج ، سواء في شكل تهريب أو عمل قسري أو استغلال ، تعمل الحكومة المصرية على زيادة جهودها في حماية حقوق الإنسان للمصريين في الخارج ودعمها. منذ إنشاء وزارة الهجرة وشئون المغتربين المصريين ، سلطت وزيرة الهجرة نبيلة مكرم الضوء على حيوية حماية حقوق الإنسان للمصريين في الخارج ، وأكدت على جهود الحكومة لتلبية مطالبهم واحتياجاتهم وحقوقهم بشكل مستمر. وأساسي.

على الرغم من المبادرات والسياسات والحملات التي نفذتها وزارة الهجرة لربط المغتربين المصريين بوطنهم وحماية حقوقهم الإنسانية ، إلا أن استراتيجية الوزارة لم تحقق مطالب المصريين المقيمين بالخارج وحلت مشاكلهم.

مشكلات المصريين بالخارج:

يواجه المصريون في الخارج مجموعة من التحديات والصعوبات. على مر السنين ، تم الإبلاغ عن سوء المعاملة والاستغلال ضد المصريين العاملين بالخارج ، من قبل وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان. ومع ذلك ، تختلف الصعوبات التي يواجهها المصريون في الخارج من دولة إلى أخرى ، ومن منطقة إلى أخرى ، على سبيل المثال ، تختلف الصعوبات التي تواجه القوى العاملة المصرية المقيمة في أوروبا عن تلك التي تواجه المصريين المقيمين في دول الخليج. حيث أنه في بعض الحالات لا يتلقى المصريون العاملين بالخارج العلاج المناسب وكثيراً ما يتعرضون للعدوان والعنصرية والتنمر والعنف بطرق متعمدة. كما يمنع بعض المصريين بالخارج عن الشكوى خاصة المهاجرين غير الشرعيين ، خوفاً من الترحيل.

ونعرض فيما يلي التحديات الرئيسية التي يواجهها المصريون في الخارج:

١. نظام الكفالة

نظام الكفالة ، هو إطار قانوني يحدد العلاقة بين العامل المهاجر وصاحب العمل الأجنبي. وتعود كلمة الكفالة إلى أصول الفقه الإسلامي في الوصاية الشرعية. ولقد ظهر هذا النظام في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي لتوفير العمالة الرخيصة والسيطرة على الهجرة إلى الدول العربية.



يعمل نظام الكفالة في دول مجلس التعاون الخليجي (الكويت ، قطر ، الإمارات العربية المتحدة ، عمان) ، إلى جانب الأردن ولبنان باستثناء المملكة العربية السعودية والبحرين اللتين ألغتا ذلك النظام. ومع ذلك ، فقد أصبح نظام الكفالة مثيراً للجدل بشكل متزايد بسبب عدم وجود أنظمة وقوانين تحمي العمال المهاجرين ، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى انخفاض الأجور ، وظروف العمل السيئة ، وإساءة معاملة الموظفين.

ألغت المملكة العربية السعودية أخيراً نظام الكفالة في مارس ٢٠٢١ بعد أن كان سارياً المفعول بالمملكة لأكثر من ٧٠ عاماً، والذي سبقته البحرين ، كأول دولة ألغت نظام الكفالة في عام ٢٠٠٩. كما نفذت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً مجموعة من الإصلاحات على مدى السنوات الماضية لتعزيز تنقل العمالة وحماية حقوق العمال المهاجرين ، ومع ذلك لا يزال نظام الكفالة معتمداً من قبل الحكومة الإماراتية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى أيضاً.

تشكل آليات نظام الكفالة انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان حيث يقيد حرية تنقل العمال ويهدد حقهم في الخصوصية من خلال الاحتفاظ بجوازات سفر الموظفين. ومن المؤسف أن يستمر العمل بالنظام رغم الانتقادات الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان. وفقاً لوزارة الهجرة ، يمثل العمال المصريون في دول الخليج أكبر كتلة من المصريين في الخارج ، ومع ذلك فإن معظمهم لا يزال يعاني في دول الجوار من نظام الكفالة. حيث تحد ترتيبات نظام الكفالة من قدرة العامل المصري على ترك صاحب العمل ، وفي بعض الحالات تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان واستغلال في العمل.

في عام ٢٠١٥ ، أصدرت المنظمة الدولية للهجرة تقريراً بالشراكة مع مؤسسة ووك فري (WFF) ، كشف عن الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون المصريون في البلدان المجاورة. حيث يتعرض المصريون لممارسات السخرة والاتجار والتوظيف المخادع والأجور غير المدفوعة والتهديد بالترحيل وعدم كفاية حماية حقوق العمال.

على مر السنين ، ذكرت منظمات حقوق الإنسان ووكالات الأنباء المصرية عن الاستغلال وسوء المعاملة التي يتعرض لها العمال المصريون في الدول العربية وأوروبا. ومن بين التحديات الأخرى التي نتجت عن نظام الكفالة عدم تلقي القوى العاملة المصرية

في الخارج مستحقاتها من رعاياها من خلال لجان عمالية مسؤولة بسبب دورها غير الفعال. وكشفت التقارير أنه في بعض الحالات ، لا يدفع الكفلاء رواتب لعدة أشهر. كما يتأخرون أحياناً في تقديم مستحقات صاحب العمل بعد تقديم الاستقالة ، مما يمنع المقاول من البقاء في الدولة للحصول على حقه ، والترحيل المفاجئ من جانب صاحب العمل دون إشعار مسبق ، وتغيير شروط العقد عند الوصول إلى البلد مكان العمل ، يأتي ذلك كله من بين التحديات التي يعاني منها المصريون بالخارج.

٢. الاتجار بالبشر

من بين المشاكل التي يواجهها المصريون في الخارج أيضاً الاتجار بالبشر. حيث أن الكثير من المهاجرين والمصريين بالخارج غير متعلمين كما يتعرض المصريون المقيمون بالخارج لأشكال مختلفة من الاتجار بالبشر ، والتي تشكل تهديداً رئيسياً للمصريين لعيش حياة كريمة. وبحسب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، فإن "الاتجار بالبشر هو تجنيد أو نقل أو إيواء أو استقبال أشخاص بالقوة أو الاحتيال أو الخداع بهدف استغلالهم لتحقيق الربح". لقد أصبح الاتجار بالبشر ظاهرة عالمية مع تزايد عدد الضحايا كل عام. يمكن أن يتعرض الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار من خلفيات مختلفة للاتجار بأشكال مختلفة. يستخدم المتجرون العنف ، الإكراه أو الاحتيال وكالات التوظيف لتقديم فرص وهمية في سوق العمل لجذب الضحايا وإجبارهم على العمل أو الاستغلال الجنسي. كما تستضيف منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) عددًا كبيراً من الأشخاص المعرضين بشدة للاتجار.

تكافح مصر الاتجار بالبشر من خلال تبني استراتيجية وطنية وعدة قوانين. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة المصرية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني للقضاء على الاتجار بالبشر ، لا تزال الجهود غير كافية ولا يزال الاتجار بالبشر يمثل عقبة أمام الفئات الضعيفة.

على مدى السنوات الخمس الماضية وحتى اللحظة الحالية ، كشفت تقارير وزارة الخارجية الأمريكية أن النساء والفتيات المصريات يتم بيعهن للزواج المؤقت لأشخاص من دول الخليج ، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية



المتحدة والكويت لغرض ممارسة الجنس التجاري. ، بما في ذلك حالات الاتجار بالجنس ، وكذلك العمل القسري. غالبًا ما يتم تسهيل ترتيبات الزواج من قبل أسرة الضحية ووسطاء الزواج.

يتعرض الرجال المصريون في الدول المجاورة أيضًا لشكل من أشكال الاتجار والعمل القسري في البناء والزراعة بأجور منخفضة. كما يتعرض القاصرون المصريون للاستغلال الجنسي والعمل القسري في الدول الأوروبية ، كما أفادت تقارير صادرة من وزارة الخارجية الأمريكية أن الأطفال المصريين ، وخاصة من محافظتي الفيوم ودمياط ، يتم استغلالهم في الأعمال الجنسية التجارية في أوروبا.

توصيات

تسير مصر حاليًا على المسار الصحيح لوضع سياسات للمصريين المقيمين بالخارج ، حيث أنها خطوة هامة وملهمة بدأتها الحكومة المصرية ، من المهم ملاحظة أن الحكومة المصرية تقوم بتنفيذ الإجراءات والمبادرات والحملات لدمج المصريين المقيمين في الخارج مع وطنهم وحماية وتعزيز حقوقهم.

ستؤدي تلك الجهود التي قامت وتقوم بها الحكومة المصرية إلى مزيد من النجاح وستكون حيوية لإشراك المصريين المقيمين بالخارج في أجندة التنمية في مصر والحفاظ على الحقوق الخاصة بهم.

١. معالجة التحديات التي تواجه القوى العاملة المصرية في الخارج

هناك حاجة إلى استراتيجية واضحة تستهدف العمالة المصرية في الخارج لزيادة حماية حقوقهم وإفادة المواطنين المصريين في الخارج. ويمكن تنفيذ الإستراتيجية من خلال إنشاء ملف تعريف أو هيئة للمصريين المسافرين للعمل في الخارج ، وخاصة إلى دول مجلس التعاون الخليجي والدول المجاورة ، من أجل التحقق من مؤهلاتهم، ومهاراتهم للوظيفة ، وقدرتهم على العمل في



بلد المقصد. وزيادة وعيمهم بنظام الكفالة وتحدياته ، من أجل الامتناع عن القضايا الخطيرة وعدم التعرض للانتهاكات من قبل الكفيل.

ينبغي لوزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية ووزارة الهجرة وشئون المصريين بالخارج زيادة جهودهم في تأمين حقوق ومطالب المصريين العاملين بالخارج. كما يمكن عمل حلقات توعوية من قبل الوزارات على أساس منتظم للمصريين المسافرين إلى الخارج لإطلاعهم على بيئة العمل الجديدة وحقوقهم والتزاماتهم في بلد المقصد.

٢. مكافحة الاتجار

على الإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية في مصر إنشاء ملف تعريفى يتضمن جميع بيانات المصريين المسافرين من مصر إلى دول أجنبية ، وخاصة شركات السياحة ، لضمان عودتهم عند تاريخ انتهاء التأشيرة ، وذلك لمنع المواطنين المصريين من كونهم مهاجرين غير شرعيين والتورط في أعمال غير إنسانية أو العمل بشكل غير قانوني.

يجب أيضًا إنشاء ملف تعريفى آخر لجمع بيانات العمال الذين يعملون في الرحلات البحرية والسفن التي تعبر الحدود المصرية من أجل التحقق بانتظام من توفر الموظفين وضمان عودتهم مرة أخرى إلى مصر.

تنظيم حملات توعوية من قبل وزارة الهجرة وشئون المصريين بالخارج بالتعاون مع الجهات المعنية، لأولياء الأمور خاصة في محافظات الصعيد حول مخاطر الهجرة غير الشرعية.

٣. تشجيع الاستثمار

التواصل مع جميع المصريين بالخارج وإشراكهم في استراتيجية المشاركة الحكومية من قبل السفارات والقنصليات المصرية من أجل فهم وتحديد الاحتياجات والخدمات التي يطلبها المصريون في الخارج.

يجب على السفارات والقنصليات المصرية في الخارج بالتعاون مع وزارة الهجرة وشئون المصريين بالخارج إنشاء ملف يتضمن أسماء ومؤهلات جميع الباحثين والعلماء والطلاب المصريين في الخارج لتأسيس وسيلة اتصال لتقديمها لهم وتزويدهم بها. تتضمن فرص مماثلة "في وطنهم".

تعاون الهيئات المعنية في الحكومة المصرية لإنشاء بيت خبرة يضم جميع الباحثين والعلماء في الخارج. يكون مسئولاً عن مشاركة إنجازات هؤلاء المصريين وأفكارهم وبحوثهم. كما يجب أن يكون بيت الخبرة مسؤولاً عن إجراء دراسات حول سوق العمل في مصر وتحديد القطاعات التي تحتاج إلى توظيف وخبرة من المصريين في الخارج.

إنشاء ملف تعريفى من قبل الحكومة للمصريين بالخارج المقيمين في الدول الغربية من أجل جذب المصريين ذوي السمات والخبرات التعليمية العالية للاستثمار في وطنهم والمساهمة في تنمية الدولة.

٤. تحديث البيانات

تفتقر ورقة السياسات إلى بيانات كاملة بسبب محدودية المعلومات التي يتم تداولها بخصوص المصريين في الخارج ، وقلة البيانات التي قدمتها وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج من خلال موقعها الإلكتروني. كما يجب تحديث قاعدة البيانات باستمرار من أجل رفع مستوى الوعي حول وضع المصريين في الخارج.

يجب زيادة المعلومات المتعمقة والبيانات التفصيلية الكافية عن ظروف المصريين في الخارج وعددهم وخصائصهم. حيث أن التاريخ الإحصائي عن المصريين بالخارج نادر ويصعب الوصول إليه

وعلى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إصدار تقرير سنوي لكشف الإحصائيات الدقيقة عن أعداد المصريين بالخارج.

كما أنه من الضروري تصنيف قاعدة البيانات لجميع المصريين المسجلين في السفارات والقنصليات بالخارج في الحكومة المصرية من أجل توظيف مهارات وقدرات مواطنينا في الخارج ، للاستفادة من خبراتهم و أيضاً لجذبهم للاستثمار. في وطنهم في مجال تخصصهم.



٥. دعم وحماية حقوق الإنسان

تولي الحكومة المصرية قدراً كبيراً من الاهتمام فيما يتعلق بالقضايا التي يعاني منها المصريون وعلى الوزارة أن تضاعف جهودها في حماية كرامة وحقوق الإنسان للمصريين في الخارج من خلال التعاون مع وسائل الإعلام والقنوات الإخبارية المعروفة على المستوى المحلي والدولي لعرض وإثبات الجهود المصرية في دعم حقوق الإنسان للمصريين في الخارج. وتوعية المصريين بإجراءات الحكومة.

إن متابعة السفارات والقنصليات المصرية لقضايا المصريين في الخارج وهمومهم يجب أن يكون ذا أهمية كبرى خاصة في الدول الغربية لإعطاء انطباع جيد عن أهمية المواطنين المصريين في الخارج.